

خطاب القسم: رؤية رئيس الجمهورية لفترة عهده الانسجام مع البيان الوزاري للحكومة يخدم الحكم

ما ان ينتخب رئيس الجمهورية في المجلس النيابي حتى تتجه الانظار الى الخطاب الذي سيلقيه ويعرف بخطاب القسم، ذلك ان الجميع اعتاد الاطلاع على توجهات الرئيس وبرنامجه من خلال المواقف التي يطلقها فيه. غالباً ما يعكس خطاب القسم الرؤية الرئاسية طيلة فترة ولاية رئيس البلاد الدستورية والتي تمتد لست سنوات

على مدى العهود السابقة، اختار الرؤساء المتعاقبون على الجمهورية، مبدأ تضمين خطاباتهم عبارات تحاكي واقع الحال، مطلقين تعهدات بالعمل على قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية عدة.

لا يمكن فصل خطاب القسم عن البيان الوزاري للحكومة التي تشكل، خصوصاً ان التناغم بينهما يفضي الى نتيجة لها انعكاساتها الايجابية على عمل المؤسسات وسائر القضايا الاساسية في البلاد.

ما هو خطاب القسم؟ كيف يطبق؟ من يتحمل فشله؟

هذه الاسئلة حملتها "الامن العام" الى رئيس المجلس الدستوري السابق الدكتور عصام سليمان.

■ يرافق خطاب القسم انتخاب رئيس الجمهورية، فهل ورد في الدستور؟ وهل من الضروري ان يلازمه؟

□ ورد في المادة 49 من الدستور انه بعد انتخاب رئيس البلاد، يقسم الرئيس المنتخب اليمين على احترام الدستور والحفاظ على وحدة لبنان واللبنانيين. ما ورد في الدستور هو عبارة خطاب القسم، لكن عندما يجري انتخاب الرئيس ويقسم اليمين الدستورية، يلقي خطاباً في مجلس النواب، وهذا الخطاب يعبر عن رؤية رئيس الجمهورية لما يجب ان تكون عليه الدولة، ولما ينبغي ان تكون عليه ولاية رئيس الجمهورية. نحن في ظل نظام برلماني في لبنان وليس في ظل نظام رئاسي، لذلك فان صلاحيات رئيس الجمهورية محدودة،

وخطاب القسم لا يعتبر برنامج العهد او برنامج الحكم لأنه ليس لرئيس الجمهورية صلاحية تحقيق ما ورد في هذا الخطاب. اما البرنامج فهو برنامج الحكومة لأن السلطة الاجرائية في نظامنا البرلماني مناطة بالحكومة التي تشكل، وينبغي ان يتضمن برنامجها ما ورد في خطاب القسم. هذا ليس بالامر الضروري، لكن في الظروف الحالية التي تمر بها فان خطاب القسم تناول كل الامور من مختلف جوانبها. ما ورد في كلام الرئيس نواف سلام بعد تكليفه ينسجم الى ابعد حدود مع ما ورد في خطاب القسم. بعد عملية التشكيل، تضع الحكومة بياناً وزارياً تتال على اساسه ثقة مجلس النواب. فالحكومة تكون ملزمة تنفيذ ما ورد في البيان الوزاري، لأن الحكومة مسؤولة تجاه مجلس النواب ومجلس النواب يحاسبها على اداؤها، استناداً الى ما ورد في بيانها الوزاري. انا اقول ان خطاب قسم رئيس الجمهورية العماد جوزف عون اعاد الامل للبنانيين في اعادة بناء دولة القانون والمؤسسات والمواطنة. وقد ورد في خطاب الرئيس سلام كلام عن دولة القانون والمؤسسات، الدولة المدنية ودولة المواطنة، وهذا ما ورد تماماً في خطاب القسم. لا شك في ان اللبنانيين يتطلعون الى تحقيق ما ورد فيه وسط هذه الظروف التي تمر بها، بعد ان انهارت الدولة ونشأت كل هذه الازمات على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، اضافة

الى ما نتج من العدوان الاسرائيلي ضد لبنان من دمار وتهجير وكوارث.

■ هل ان خطاب القسم يلزم الحكومة الأخذ به؟

□ خطاب القسم لا يلزم الحكومة، لأن الحكومة تضع كما قلت بياناً وزارياً تتال على اساسه الثقة. هذا البيان يتضمن برنامجها، لكن من اجل التناغم والتناسق والتكامل بين الحكومة كسلطة اجرائية ورئيس الجمهورية الذي هو رئيس الدولة، ينبغي من الناحية المنطقية ان يكون هناك انسجام بين ما يرد في خطاب القسم بشكل عام وبيان الحكومة، لاسيما الحكومة الاولى التي تشكل بعد انتخاب رئيس الجمهورية.

■ هل تعتقد ان خطاب القسم لم يترجم بالشكل الصحيح على مدى عهود رئاسية؟ □ رئيس الجمهورية لا يستطيع ان يتعهد تنفيذ ما يرد في خطاب القسم، لأنه لا يحاسب على اعماله وهو غير مسؤول، فالسلطة الاجرائية في يد مجلس الوزراء وليس في يد رئيس الجمهورية. قبل اتفاق الطائف وتعديل الدستور بموجب هذا الاتفاق في العام 1990، كانت السلطة الاجرائية مناطة برئيس الجمهورية، وعلى الرغم من ذلك لم يكن مسؤولاً تجاه مجلس النواب. بعد اتفاق الطائف وتعديل الدستور في العام 1990 بموجب هذا الاتفاق، اصبحت السلطة الاجرائية مناطة بمجلس الوزراء، ومجلس الوزراء هو المسؤول تجاه مجلس النواب. هذا



رئيس المجلس الدستوري السابق الدكتور عصام سليمان.

المجلس يحاسب الحكومة ويمكنه ان يسحب الثقة منها، وعندما تشكل الحكومة تبدأ بممارسة صلاحياتها عندما تتال ثقة مجلس النواب. هذه الثقة تمنح للحكومة بناء على بيانها الوزاري، ومجلس النواب يستطيع ان يحاسب الحكومة إذا لم تف بوعودها وتحقق ما ورد في بيانها الوزاري، ويسحب الثقة منها فتسقط الحكومة بالتالي، بينما رئيس الجمهورية غير مسؤول ويستمر في ممارسة مهامه الى ان تنتهي ولايته.

■ اذا يتبين ان خطاب القسم هو اعلان نيات؟

□ خطاب القسم هو رؤية، لكن انسجام الحكم يقتضي ان يكون هناك تطابق او تناغم او تناسق او تكامل بين ما يرد في خطاب القسم والبيان الوزاري للحكومة.

■ هل من ضرورة تحتم هذا التناغم؟ □ هناك ضرورة لأن يكون هناك تطابق. لا يجوز ان يكون البيان الوزاري مخالفاً لما ورد في خطاب القسم، لأنه إذا ما حصل ذلك فان رئيس الجمهورية سيكون

□ يجب ان يبقى رئيس الجمهورية فوق الصراعات. رئيس الجمهورية هو الحكم الذي يعمل على انتظام اداء المؤسسات الدستورية، ولا يجوز بالتالي ان يكون طرفاً في الصراعات السياسية الدائرة بين مختلف القوى السياسية، لأنه إذا اصبح طرفاً في هذه الصراعات يفقد دوره كحكم، وهو بموجب الدستور حكم.

■ انطلاقاً مما اشترت اليه حول ضرورة وجود تلازم بين خطاب القسم والبيان الوزاري، هل ان الامر ضروري او حتمي لتحقيق نتيجة افضل؟

□ رئيس الجمهورية كما هو معلوم منتخب في مجلس النواب، وعندما ينتخب هذا المجلس رئيس الجمهورية ينبغي من الناحية المنطقية ان يعرف ما هي توجهات رئيس الجمهورية ورؤيته وينتخبه على اساس هذه التوجهات والرؤية، اضافة الى شخصيته. لذلك، كي يكون مجلس النواب منطقياً مع نفسه، لا يجوز ان يمنح الثقة لحكومة بيانها الوزاري مخالف لما ورد في خطاب القسم.

■ دائماً ما تكون لخطاب القسم "رهجته" في بداية انتخاب رئيس الجمهورية وكثيرون يتغنون به، فيما تبدأ الاشكالية عندما لا يتم الاخذ به في البيان الوزاري للحكومة، فما هو رأيك في هذا المجال؟

□ كما بات معلوماً نحن في دولة منهاره وتعاني من ازمات على مختلف الصعد، والمسؤولية الوطنية تقتضي بأن يكون البيان الوزاري منسجماً ومتطابقاً الى ابعد الحدود مع ما ورد في خطاب رئيس الجمهورية في مجلس النواب اي خطاب القسم، والا فنكون في حالة ضياع على صعيد الحكم والسلطة الاجرائية تحديداً.

■ هل يمكن للبيان ان يخلو من قضايا وردت في هذا الخطاب؟

□ هناك تطابق بين وجهة النظر التي

”

خطاب القسم لا يعتبر برنامج العهد او الحكم

من الناحية المنطقية ينبغي قيام انسجام بين خطاب القسم وبيان الحكومة

“

في اتجاه ومجلس الوزراء في اتجاه آخر، وهذا يخلق مشكلة على صعيد الحكم لأنه اذا كان هناك خلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فسيؤدي ذلك الى شل عمل الحكم والحكومة. لقد مرت فترات سابقة، حيث كان هناك خلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، ورأينا كيف ادى ذلك الى شل عمل المؤسسات الدستورية الى حد كبير.

■ من هو الحكم في هذا الموضوع؟

Protect your employees and their families

Tailor made medical insurance plans for employees and their families.

Know You Can

Find out more on axa-middleeast.com.lb – Call center 04-727 000

AXA Middle East S.A.L. Join Stock Company with Capital of LBP 22,500,000,000 fully paid - RCB 34145 - No Fiscal: 4706
Listed in the Register of Insurance Companies in Lebanon dated 13/6/1975 under no.156 and subject to the provisions of the Lebanese Decree-Law No 9812 dated 4/5/1968.

البرلمانية ومن دون معارضة برلمانية فاعلة لا يستقيم عمل النظام البرلماني. هذه مشكلة اساسية عانى منها النظام الديموقراطي البرلماني بسبب ما سموه بالديموقراطية التوافقية، وكان التوافق يجب ان يشمل جميع القوى السياسية. هذا التوافق يجب كما هو معمول به ان يؤدي الى تشكيل الحكومة من جميع القوى الموجودة في مجلس النواب اي من الكتل البرلمانية، فلا يعود هناك معارضة عندها ولا تعود هناك رقابة على الحكومة ولا محاسبة لها، فنحن في نظام لا يحاسب فيه احد.

■ عندما تفشل توجهات خطاب القسم، من هو المسؤول في ذلك، وهل يجوز ان يسأل رئيس الجمهورية في حال فشل هذا الخطاب عن تحقيق اهدافه؟
□ رئيس الجمهورية لا يحاسب، ولا يمكن اعتبار ان العهد فشل لأنه لم يحقق ما ورد في خطاب القسم. قلنا ان رئيس الجمهورية ليس مسؤولا وليس هو من يحكم، لأن السلطة الاجرائية ليست مناهة برئيس الجمهورية بل مجلس الوزراء، ولا يستطيع رئيس الجمهورية ان يلزم مجلس الوزراء العمل بموجب توجهاته. رئيس الجمهورية لا يحاسب الحكومة، فمن يحاسبها على اعمالها هو مجلس النواب.

■ كيف قرأت خطاب قسم الرئيس العماد جوزف عون؟
□ خطاب القسم جيد، تناول فيه رئيس الجمهورية مختلف الامور ومن كل جوانبها بشكل ممتاز، وهو يعبر عن تطلعات اللبنانيين ببناء دولة والخروج من الازمات التي يعانون منها. لكن تنفيذ الخطاب يتطلب حكومة فاعلة تعمل على اساس برنامج، وهو البرنامج الذي ورد في خطاب القسم، لذلك لا بد من قيام تضامن وزاري بين اعضاء الحكومة كي تتمكن هذه الحكومة من العمل.



◀ طرحها رئيس الجمهورية وبين برنامج الحكومة الذي يتضمنه البيان الوزاري.

رئيس الجمهورية لا يستطيع ان يتعهد تنفيذها يرد في خطاب القسم

هناك خلافات داخل مجلس النواب. ولكي يستقيم عمل النظام البرلماني، يجب ان تشكل الحكومة من الاكثية البرلمانية ويمارس مجلس النواب رقابة عليها من المعارضة البرلمانية، لكن عندما لا تكون هناك معارضة في المجلس، لا تكون هناك محاسبة للحكومة. لذلك، فان المعارضة هي ركن اساسي في الديموقراطية

■ الحكومة تحاسب من المجلس النيابي على ادائها وفي حال اخلائها بالبيان الوزاري، لكن ذلك لا يحصل؟
□ هذه مشكلة كبيرة في النظام الدستوري اللبناني حيث ان الحكومة لا تراقب مراقبة فعالة ولا تحاسب من مجلس النواب. هذا خلل كبير في نظامنا الديموقراطي البرلماني. وهو ناتج الى حد بعيد من ان كل القوى الممثلة في مجلس النواب كانت تمثل في الحكومة، فتصبح الحكومة وكأنها مجلس نواب مصغر وعندما تكون كذلك، لا يعود لهذا المجلس القدرة على محاسبتها على اعمالها ولهذا الامر سلبية. عوضا عن ان تكون الحكومة ملتزمة مبدأ التضامن الوزاري، تحصل فيها خلافات كما ان